مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الاردني الكويتي
اسم الكاتب: م. سجى فتحي محمد يونس الطائي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3527
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن
العدد ١١٤ المجلد ٣٥ لسنة ٢٠١٣

أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية
دراسة تطبيقية على بنك الإسكان الأردني والبنك الاردني الكويتي

Impact of The Sectorial Concentration of Credit Risk in The Profitability and Capital of Commercial Banks An Applied Study on The Housing Bank of Jordan and The Jordan- Kuwait Bank

سجى فتحي محمد يونس الطائي
مدرس- قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة و الاقتصاد – جامعة الموصل

Saja F. M. Y. Al-Ta'ae
Lecturer
Department of Banking & Financial Sciences
University of Mosul
Sajaf_80@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٦/١٧ تأريخ قبول النشر ٢٠١٢/١٠/٤

المستخلص

تعد مخاطر التركز في محفظة القروض من أهم المخاطر التي تواجه إدارة المصرف عند منح القروض والناتجة عن تركز تعامل المصرف مع مقترض واحد أو قطاع اقتصادي معين أو مناطق جغرافية معينة ذات حساسية لعوامل اقتصادية واحدة،الامر الذي يعرض المصرف لخسائر كبيرة.وقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات الرقابية بهذا النوع من المخاطر من خلال تحديد السقف الائتماني للزبون الواحد أو التركز في نشاط معين، كذلك اهتمت بزيادة رأس المال وتعزيز جودته بهدف حماية القطاع المصرفي وزيادة قدرة المصارف على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض وربحية المحفظة،فضلاً عن وجود علاقة عكسية قوية بين درجة التركز القطاعي في محفظة القروض ورأس مال المصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: *مخاطر الائتمان، مخاطر التركز الائتماني، وسائل الحد من مخاطر التركز الائتماني.*

Abstract

The concentration risk in the loan portfolio is one of the most important risks facing the management of the bank when granting loans and the resulting from the focus on dealing the bank with single borrower, or a particular economic sector, or certain geographic areas with sensitivity to economic factors, which expose the bank to significant losses.

Basel committee on banking supervision and the regulatory authorities concerned with this type of risk by identifying credit limit per client or the concentration in a particular activity. Also concentration with an increase of capital and enhanced its quality to increase the ability of the banks to bear losses during periods of cyclical economic fluctuations.

The study concluded a strong inverse relationship between the degree of sectorial concentration in the loan portfolio and profitability of the portfolio as well as a strong inverse relationship between the degree of sectorial concentration in the loan portfolio and the capital of commercial banks.

Key Words: *credit Risk, Concentration of Credit Risk, Policies to Limit or Reduce Concentration of Credit Risk.*

المقدمة

تعد الصناعة المصرفية من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر في ظل تطورات التحرر المالي والعولمة وتزايد ظروف المنافسة الشديدة في السوق المصرفية وسعي المصارف إلى الاستحواذ على حصة منها بهدف تحقيق أقصى الارباح الامر الذي يعرضها إلى مخاطر متنوعة تختلف درجتها من مصرف لأخر . وتعد المخاطر الائتمانية احدى اهم هذه المخاطر التي تتخذ صور متعددة من اهمها مخاطر التركز الائتماني. واهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية في مقرراتها بإدارة المخاطر المصرفية وقياسها ووسائل الحد منها أو تقليلها بهدف المحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي. فالمصارف التي تمتلك محفظة ائتمانية ذات جودة عالية ومتنوعة تتعرض لمخاطر أقل وتحتاج إلى رأسمال أقل والعكس صحيح. وقد اجرت لجنة بازل عدة اصلاحات مقترحة على مقرراته تماشياً مع التغيرات التي حدثت بعد الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وامتدت آثارها إلى العديد من المصارف في دول العالم والناجمة عن تدني مستوى جودة محفظة الائتمان الممنوح من قبل المصارف. وقد تضمنت هذه الاصلاحات رفع نسبة كفاية رأس المال من ٨% إلى ١٠,٥%، فضلاً عن تركيزها على جودة رأس المال بهدف حماية القطاع المصرفي وزيادة قدرته على تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.

وفي ضوء ما تقدم سيتم في هذا البحث تناول موضوع مخاطر التركز الائتماني بوصفها أحد أهم المخاطر التي تواجه عملية منح الائتمان، فضلا عن قياس وتحليل أثر هذه المخاطر على رأس المال المصارف التجارية وربحيتها، ولتحقيق ذلك تم عرض الموضوع من خلال مبحثين تناول المبحث الأول ماهية مخاطر التركز الائتماني ووسائل الحد منها في حين عرض المبحث الثاني تحليل أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في رأس المال المصارف عينة البحث وربحيتها، ومن ثم عرض مجموعة من الاستنتاجات الخاصة بموضوع البحث.

أهمية البحث

تعد مخاطر التركز في محفظة القروض من أهم المخاطر التي تواجه إدارة المصرف عند منح الائتمان،إذ تنجم عن التوزيع غير المتوازن لمحفظة القروض واحتمال حصول خسائر كبيرة جداً نسبة إلى رأس المال .وتبرز أهمية البحث من خلال قياس وتحليل أثر مخاطر التركز الائتماني في حجم الأرباح المتحققة من محفظة القروض، فضلا عن قياس وتحليل أثر مخاطر التركز الائتماني في رأس المال بوصفه الجدار الواقي الذي يمنع تسرب خسائر القروض إلى أموال المودعين.

مشكلة البحث

إن تدني مستوى جودة محفظة الائتمان الممنوح من قبل المصارف وتبني محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة تتسم بالتركز لتحقيق معدلات ربحية عالية ،فضلاً عن عدم إتباع القواعد والأعراف المصرفية السليمة عند منح الائتمان و التركيز في منح الائتمان على قطاعات اقتصادية معينة قد يؤدي إلى تعثر المصارف وإفلاسها، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- ما مستوى التركز الائتماني القطاعي لمحفظة قروض المصارف عينة البحث؟
- ما تأثير خطر التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض على ربحية المصارف عينة البحث؟

- ما هو تأثير خطر التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض على رأس المال المصارف عينة البحث بوصفه الحاجز الوقائي ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف؟

اهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. التعرف على ماهية مخاطر التركز الائتماني وأهم أنواعها.
٢. التعرف على كيفية إدارة مخاطر التركز الائتماني وأهم الوسائل المستخدمة لتقليل مستوى التركز في محفظة قروض المصرف.
٣. قياس أثر خطر التركز الائتماني القطاعي لمحفظة القروض في ربحية المصارف التجارية عينة البحث وبيان درجة العلاقة بينهما.
٤. قياس أثر خطر التركز الائتماني القطاعي لمحفظة القروض في رأس المال المصارف التجارية عينة البحث وبيان درجة العلاقة بينهما.

فرضيات البحث

يتبنى البحث اختبار الفرضيات الآتية:

١. هناك علاقة عكسية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض وربحية المصارف عينة البحث.
٢. تؤثر درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض في ربحية المصارف عينة البحث.
٣. هناك علاقة عكسية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض ورأس المال المصارف عينة البحث.
٤. تؤثر درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض في رأس المال المصارف عينة البحث.

الاساليب الإحصائية

بهدف إثبات فرضيات البحث وتحقيق أهدافه تم استخدام مجموعة من الادوات الإحصائية تمثلت بالآتي:

١. **الأهمية النسبية** :تستخدم لتحديد الوزن النسبي للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في المصارف عينة البحث.
٢. **مؤشر التركز HHI:** تم استخدام هذا المؤشر لقياس درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض للمصارف عينة البحث.
٣. **معامل الارتباط:** يستخدم في تحديد طبيعة ودرجة العلاقة بين متغيرين فيما إذا كانت قوية أو ضعيفة.
٤. **أنموذج الانحدار البسيط:** يستخدم في تحديد العلاقة الحقيقية بين المتغير المستقل والمعتمد ووضعها بشكل معادلة بحيث يمكن التنبؤ منها عن Y بدلالة X.

عينة البحث وحدودها الزمانية

اشتملت عينة البحث على بنك الاسكان للتجارة والتمويل الاردني والبنك الاردني الكويتي، وذلك لتوافر خصائص اعتماد بياناتها احصائياً ،ولما لها من حصة سوقية جيدة في السوق المصرفية. أما الحدود الزمانية للبحث فتمثلت بالمدة (٢٠٠١-٢٠١١).

ماهية مخاطر التركز الائتماني ووسائل الحد منها

١-١ المخاطر الائتمانية – المفهوم - والمسببات

ينطوي العمل المصرفي على العديد من المخاطر التي تختلف حدتها من مصرف الى آخر ومن نشاط إلى لآخر في المصرف ذاته، وقد تزايدت هذه المخاطر في السنوات الاخيرة نتيجة التطورات التكنولوجية وازدياد المنافسة في السوق المصرفي في ظل العولمة والتحرر المالي. إذ تعرف المصارف بأنها فنّ التعامل مع المخاطر وليس تجنبها، لذا فإن على إدارة المصرف وضع السياسات والإجراءات التي تمكّنها من تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف والرقابة عليها (السيسي ، ٢٠١١، ٦١٨).

يعد التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيس للكثير من المصارف الأمر الذي يتطلب منها التركيزعلى قدرة المقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير قدرتهم وتنخفض بعد مدة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي عدم قدرتهم على السداد (منصور ، ٢٠٠٩، ٦).

إذن فالمخاطر الائتمانية هي احتمال عدم قدرة المقترض على سداد القرض وفوائده على وفق الشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.(مفتاح ومعارفي، ٢٠٠٧ ، ٢) وهذا يعني أن السداد قد يتأخر أو إنه في النهاية لن يتم ، وهذا الامر قد يترتب عليه مشاكل في التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف والذي ستؤثر على سيولة المصرف. وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي والابتكارات التي تتبناها المصارف فلا تزال مخاطر الائتمان تمثل سبباً رئيساً في حالات فشل المصارف، والسبب في ذلك ان اكثر من ٨٠% من ميزانية المصرف ترتبط بهذا الجانب من المخاطر (حماد ،٢٠٠٥ ، ٥٦٥).

وتهتم الإدارة المصرفية اهتماماً كبيراً في تحديد حجم وطبيعة المخاطر المحيطة بكل قرض باعتبارها إحدى العوامل الرئيسة في تحديد سعر الفائدة الذي سيطلبه المصرف من الزبون طالب الائتمان، فهناك علاقة طردية بين المخاطرة وسعر الفائدة المتوقع والتي يطلق عليها كما هو معروف بمبادلة العائد والمخاطرة Risk_ return trade off فكلما زادت درجة المخاطرة المرتبطة بالإقراض زاد معدل الفائدة المطلوب والعكس صحيح، إذ كلما انخفضت درجة المخاطرة انخفض معدل الفائدة المتوقع بافتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة على عملية منح الائتمان (طه ،٢٠٠٠ ،٣٢٦).

وبناءً على ماتقدم فإن مخاطر الائتمان تتمثل بعجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف. وتنشأ مخاطر الائتمان لأسباب متعددة يمكن تحديدها بالآتي:

١. تركز المصارف في منح قروضها على مناطق جغرافية محددة أو على نشاطات اقتصادية محددة. فالتوزيع غير المنتظم للقروض قد يؤدي إلى زيادة المخاطر، والسبب في ذلك يعود إلى العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلباً على تركز القروض في مناطق جغرافية معينة أو نشاطات اقتصادية محددة (مامندي ،٢٠١٢ ،٢٣١).
٢. تساهل المصارف في منح القروض، مما يؤدي إلى منح قروض غير جيدة ،وينجم عن ذلك زيادة مخاطر عدم السداد بحيث تكون نسبة خسائر القروض أعلى من المصارف الأخرى (الزوام، إبراهيم، ٢٠٠٩، ٩).
٣. قيام المصارف بمنح قروض إلى دول أجنبية أو إلى شركات القطاع الخاص الأجنبي مما يعرضها إلى مخاطر الدول Country Risk التي تنشأ عن عدم قدرة المقترض الأجنبي على تحويل القيمة بالعملة الأجنبية بسبب إجراءات المنع لتحويل العملة الأجنبية التي يحددها البنك المركزي في ذلك البلد (مامندي ،٢٠١٢ ،٢٣٢).

١-٢ ماهية مخاطر التركز الائتماني Concentration of Credit Risk

تمثل مخاطر التركز الائتماني إحدى صور المخاطر الائتمانية، ويظهر التركز في محفظة القروض بسبب تركز تعامل المصرف مع زبون واحد أو مجموعة محددة من الزبائن أو نتيجة الاهتمام بصناعات أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية أو مجموعة من الأنشطة التي تتأثر بعوامل اقتصادية واحدة. (Düllmann & Masschelein, 2006, 1)

وبهذا يتضمن التركز الائتماني :

١. **تركز الزبون الواحد Single-name concentration:** ينجم عن قيام المصرف بتوجيه الائتمان إلى زبون واحد نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لزبائن آخرين (مفتاح ومعارفي ، ٢٠٠٧ ، ١٢).

٢. **التركز القطاعي Sectoral concentration :** ويحدث نتيجة التعرض الكبير إلى قطاع الأفراد أو إلى قطاعات اقتصادية مترابطة. إذ يختلف المقترضون في درجة تحسسهم للمخاطر العامة فضلاً عن أن بعض الشركات لا تبالي للظروف الاقتصادية التي تعمل فيها وكنتيجة لذلك يتعثر المقترضون في السداد. لهذا يعد التقييم الواقعي للتعثر أساسياً لقياس مخاطر الائتمان (Bonti & *et al.* ,2003 ,5).

وتبرز المخاطر لائتمانية عند اختلال التوازن بين التركز والتنوع الائتماني فزيادة حدة التركز الائتماني تعني ارتفاع المخاطر الائتمانية، في حين تشير زيادة درجة التنوع الائتماني إلى انخفاض المخاطر الائتمانية ، فالتركز هو الحالة العكسية للتنوع الائتماني. ولهذا غالباً ما تقوم المصارف عند رسم السياسة الاقراضية بتحديد حدود التركز الائتماني من نواحي وجوانب متعددة تختلف بحسب الزبون الواحد وحجم الموجودات ونوع النشاط والضمانات المقدمة (عيسى ، ٢٠٠٤ ، ٦٣).

وبناءً على ما تقدم يمكن اعتبار مخاطر التركز الائتماني من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتكون الخسائر الناجمة عنها كبيرة جداً نسبة إلى رأس المال أو إلى إجمالي الموجودات. ويمكن تقسيم تركز الائتمان أيضاً على مجموعتين رئيسيتين هما:(عبد الحميد أ، ٢٠١٠ ، ٣١٥)

١. **تركز الائتمان الشائع:** ويتضمن تركز الائتمان في أفراد أو شركات أو أن يكون التركيز على قطاع اقتصادي معين مثل قطاع الصناعة أو العقارات ...الخ.

٢. **تركز الائتمان المبني على عوامل خطر شائعة أو ذات علاقة مباشرة:** ويختلف هذا النوع عن سابقه إذ لا يكون هناك تركز ائتماني مباشر يؤدي إلى حدوث مخاطر الائتمان وإنما يكون هناك عوامل أخرى تؤدي إلى حدوث المخاطر الائتمانية مثل العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

١-٣ إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية

اهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي ونظم قياس المخاطر وطرائق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي. إذ تعد وظيفة إدارة المخاطر على مستوى المصرف وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين الإدارات المصرفية بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المصرف كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها (مفتاح ومعارفي، ٢٠٠٧ ، ٩).

إذن فالهدف الرئيس للجنة بازل هو وضع مناهج لقياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها وتقييمها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها، ويتم ذلك من خلال تقييم وتصنيف مستويات مخاطر الائتمان لكل عملية، ويرتكز نظام التصنيف على وضع معايير لتقييم الزبائن بهدف (عبد الحميد ب، ٢٠١٠ ، ٢٨٢- ٢٨٣).

١. تقييم جودة محفظة الائتمان.
٢. اتخاذ القرار الائتماني بناءً على نتائج التقييم.
٣. إيجاد آلية للإنذار المبكر وتحديد الزبائن الذين يتعين إبداء عناية خاصة لأوضاعهم.
٤. تحديد القروض غير المنتظمة وتكوين المخصصات اللازمة لها.

وتأخذ مستويات مخاطر الائتمان في الغالب المستويات الآتية: (مامندي، ٢٠١٢، ١٢٧)

المستوى الأول: قروض عالية الجودة.
المستوى الثاني: قروض جيدة.
المستوى الثالث: قروض مقبولة.
المستوى الرابع: قروض تحت المراقبة. وهذه الشريحة من الزبائن يتعين مراقبتهم بدقة والمتابعة المستمرة لأوضاعهم.
المستوى الخامس: قروض غير منتظمة (دون المستوى).
المستوى السادس: قروض غير منتظمة ومشكوك في تحصيلها (المعدومة).

وركزت لجنة بازل ٢ على أهمية إدارة المخاطر وتشجيع المصارف على تقييم المخاطر وإيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى المصارف و ممارسات إدارة المخاطر الحديثة مع إعطاء دور هام للسلطات الرقابية بشأن تفعيل نظام التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية والتأكد من صلاحيته و ملائمته. فالمصارف التي تمتلك محفظة ائتمانية ذات جودة عالية تتعرض لمخاطر أقل، وتحتاج إلى رأسمال أقل والعكس حال الاحتفاظ بمحفظة ائتمانية ذات جودة منخفضة، مما يعطي المصارف حافزاً لتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر (أبو كمال، ٢٠٠٧، ١٠٨).

ويحقق استخدام نظام التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية The Internal Rating Based Approach (IRB) سواء المنهج الأساسي أو المتقدم الأهداف الآتية (عبدالحميد أ، ٢٠١٠ ، ٣٢٢- ٣٢٣).

أ- حساسية إضافية للمخاطر، إذ يكون رأس المال أكثر حساسية للمخاطر الائتمانية والخسائر الاقتصادية لمحفظة المصرف.
ب- تشجيع المصارف على تحسين أساليب إدارة المخاطر لضمان تحقيق سلامة النظام المالي.
ج- التصنيف الائتماني للتوظيفات بحسب القطاعات لتقدير الخسائر التي تنجم عن عدم قدرة كل قطاع على السداد وبالتالي تحديد حجم رأس المال المطلوب لتغطية تلك الخسائر. وتتضمن المدخلات الأساسية لمنهج التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية الآتي (Reynolds, 2009,2):

- ❖ احتمال التعثر في السداد. Probability of Default (PD)
- ❖ الخسارة الناتجة عن التعثر في السداد.Loss Given Default (LGD)
- ❖ التوظيفات المعرضة للمخاطر في حالة التعثر في السداد. Exposure at Default (EAD)

❖ الاستحقاق الفعلي. Effective Maturity (M)

وتوفر هذه المدخلات في مجموعها مقياساً للخسارة المتوقعة وأساساً لتحديد متطلبات كفاية رأس المال المتعلقة بالمخاطرة الائتمانية.

هذا وقد حققت المصارف التي اتبعت هذا المنهج تقدماً ملحوظاً في قياس المخاطر الائتمانية كماً و نوعاً. الا أن اعتماد المصارف في قياس المخاطر الائتمانية على تحديد سمات هذه المخاطر لكل قطاع من المقترضين لا يتيح القياس الكامل للخسائر الائتمانية. فالنقد الرئيس الذي وجه إلى اتفاقية بازل ١ عام ١٩٨٨ كان الفشل في تقدير درجة التنويع في محفظة القروض المصرفية وما زالت متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي (الركيزة الأولى) (The minimum Regulatory Capital Requirements) في ظل المنهج الأساسي للتقييم الداخلي في إطار بازل ٢ عام ٢٠٠٤ ايضاً لا يفرق بين المحافظ ذات الدرجات المختلفة من التنويع وهذا إقرار بأن محافظ المصرف تتعرض لخطر التركز الائتماني، و تشترط بازل٢ أن هذا الخطر يعالج من خلال عملية الرقابة الإشرافية (الركيزة الثانية) Supervisory Review Process وهذا الأمر يخلق الحاجة لمنهج ملائم لقياس خطر التركز الائتماني (Düllmann & Masschelein, 2007, 55-56) .

وتعد الرقابة على خطر التركز مكملة لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في الركيزة الثالثة. إذ يجب أن تقدم المصارف تقارير تضم معلومات حول خطر التركز للأطراف المقابلة Counter –Party وتتوقف كل حالة على أنواع الموجودات الرئيسية فعلى سبيل المثال الكشف عن نمط التعرض لمناطق رئيسة فضلاً عن نمط التعرض لقطاعات أو مجموعة مقترضين وأخيراً يجب أن تقدم المصارف تقريراً حول البنود المستحقة الماضية والضعيفة التي تهدد القطاعات الرئيسة أو مجموعة المقترضين والمناطق الجغرافية المهمة. ويعد التقييد والإدارة الرشيدة والمتعقلة لخطر التركز في المحافظ الائتمانية عنصر رئيساً لإدارة المخاطر في كل مؤسسات الإقراض بصرف النظر عن سياسة توجيه عملها، ويسهم المشرفون المصرفيون من جهتهم في وضع حدود للتعرض الكبير ومراقبة إدارة المصارف الداخلية لخطر التركز كجزء من عملية الرقابة الإشرافية (Deutsche Bundes Bank, 2006, 53).

وقد أدرجت لجنة بازل في مقرراتها عدة ضوابط للحد من التركز الائتماني أهمها:

١. تحديد السقف الائتماني للزبون الواحد بنسبة تتراوح مابين (١٠%_ ٢٥%) من رأس المال المدفوع، كما أوصت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي بأن لا تزيد النسبة عن ٢٥% ، وذلك بهدف تحديد قدرة المصارف على منح قروض كبيرة إلى جهة واحدة، وبالتالي تجنب التعرض الكبير للمخاطرLarge Exposure.(حماد ،٢٠٠٥، ٥٨٧) وتهتم السلطات الرقابية في جميع الدول بوضع نظم للحد من التركز الائتماني تنصرف غالباً إلى مركز الائتمان الممنوح للزبون الواحد الذي يمثل أحد الأسباب الرئيسة لخسائر المصارف التجارية على الرغم من أن مخاطر الائتمان تشمل مخاطر التركز في صناعة معينة أو نشاط معين وغيرها ولكن تبقى مخاطر تركز الزبون الواحد من أهمها ، إذ يمكن أن يترتب عليها حصول الزبون على ميزات نتيجة لضخامة مركزه المالي، الأمر الذي قد يعترض توجيه الائتمان إلى زبائن آخرين (السيسي،١٩٩٧، ٢٠٢).
٢. تحديد نسبة كفاية رأس المال بوصفه النظام الوقائي المتفق عليه دولياً ضمن لجنة بازل، الأمر الذي يتطلب احتساب المخصصات بما يضمن جودة الموجودات القائمة (مفتاح ومعارفي، ٢٠٠٧، ١٢).

هذا وقد كشفت الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ وامتدت آثارها إلى الكثير من المصارف العاملة في دول العالم عن مشكلة تدني مستوى جودة القروض وخاصة بعد مدة من نمو القروض بمستوى عال ،الأمر الذي دعا إلى إجراء إصلاحات أخرى على مقررات بازل، وتهدف هذه الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل ٣ إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي ليتمكن من تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية . وتقترح هذه الإصلاحات الآتي (شركة الراجحي المالية، ٢٠١٠ ، ٢-٣):

- زيادة نسبة كفاية رأس المال من ٨% إلى ١٠,٥% من خلال رفع الحد الأدنى من متطلبات رأس المال الأساسي ليتمكن من استيعاب الخسائر من (٢%- ٤,٥%) وكذلك رفع متطلبات رأس المال التنظيمي الفئة 1 التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية الأخرى من (٤%-٦%) وإضافة الإصلاحات المقترحة نوعاً جديداً من رأس المال وهو رأس المال التحوطي الإضافي لمقاومة الآثار السلبية للتقلبات الدورية الاقتصادية تتراوح بين (صفر- ٢,٥%) ويعتمد ذلك على حجم المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي بسبب زيادة نمو القروض.
- تمنح هذه الإصلاحات المقترحة مدة ثماني سنوات اعتباراً من ٢٠١٣/١/١ للأنظمة المصرفية للانتقال لتطبيق المتطلبات الجديدة بشكل تدريجي ،الأمر الذي سيوفر الوقت الكافي للمصارف لزيادة رؤوس أموالها من خلال الأرباح المحتجزة أو عن طريق إصدار أسهم جديدة أو بكلا الطريقتين.

يتضح مما تقدم أن لجنة بازل قد ركزت في مقرراتها على تدعيم رأس المال وتعزيز جودة مكوناته بهدف تدعيم قدرة المصارف على تحمل الخسائر الناجمة عن محفظتي القروض والاستثمار في الاوراق المالية في ظل التقلبات والأزمات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم.

١-٤ إدارة خطر التركز الائتماني Managing Concentration Credit Risk

إن ظهور خطر التركز الائتماني مرتبط بشكل وثيق بإستراتيجية عمل المصارف، وتوحي التجارب الدولية بأن خطر التركز له تأثير مباشر في حدوث خسائر في محفظة المصرف، وبذلك سيؤثر على رأس المال و القدرة الايفائية للمصرف. و يقصد بإدارة خطر التركز تخفيض أو تسكين Mitigating تأثير المخاطر العامة (النظامية) ومخاطر فرط الحساسية المرتبطتين بالتعرض الكبير والمفرط للأفراد المقترضين التي تؤدي إلى حدوث خسائر في القروض (Bandyopadhyay, 2010, 2).

وتشتمل إدارة مخاطر التركز الائتماني في المصارف على ما يأتي: (Monetary Authority of Singapore,2006,17-18)

- مراقبة خطر الائتمان في محفظة قروضها وإدارة خطر التركيز الائتماني الذي يظهرعندما يمنح الائتمان ويوجه نسبة كبيرة من محفظة الائتمان إلى:
  - ✓ زبون واحد أو مجموعة من زبائن مترابطين.
  - ✓ صناعة معينة أو قطاع اقتصادي معين.
  - ✓ دولة معينة أو مجموعة دول ذات اقتصاديات مترابطة.
- قياس خطر التركز في محفظة قروضها من خلال مراقبة مناطق التركز الهامة مثل التعرض لصناعة معينة في مرحلة معينة من الدورة الاقتصادية مثل هذه التطورات لها تأثير على المقترضين وعلى نوعية قروض المحفظة.

- وضع حدود ملائمة لتحديد خطر التركز عند مستوى مقبول وتقديم تقرير عن خطر التركز الى الإدارة العليا لمراجعتها ومناقشتها.
- مراقبة اتجاهات نمو القروض وقيم الضمانات وجودة ونوعية الموجودات لاكتشاف أي ضعف في محفظتها.
- إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Tests لتقييم خطر مجموعة من المقترضين تتعرض لظروف متعاكسة واتخاذ الإجراءات الملائمة لتخفيض خطر التركز مثل تسعير الخطر الإضافي وزيادة رأس المال أو الاحتياطيات، التوريق والتّحوط لخطر الائتمان.

وهكذا يتطلب من إدارة المصرف ان تكون متيقظة دائماً من خلال متابعة محفظة قروضها ومراقبتها مع الأخذ بنظر الاعتبار السقوف الائتمانية المناسبة لها عند مستوى مقبول من المخاطر في ظل التحديات والتهديدات التي يمكن أن تتعرض لها.

١-٥ وسائل الحد من مخاطر التركز الائتماني Policies to Limit or Reduce Concentration of Credit Risk

خلص تقرير لجنة بازل الصادر في ٢٠٠٣ إلى أن أسباب تعثر المصارف تكمن في عدم كفاية إدارة ورقابة الائتمان وتبني محافظ ائتمانية ذات مخاطر مرتفعة لتحقيق معدلات ربحية عالية ،فضلاً عن عدم إتباع القواعد والأعراف المصرفية السليمة عند منح الائتمان أو التركيز في منح الائتمان سواء النوعي أو الجغرافي، فضلا عن وجود ضغوط سياسية على المصارف الحكومية لمنح قروض تتجاوز الحد المسموح به من قبل البنوك المركزية إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي كمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق وسعر الصرف.. الخ (عبد الحميد ب، ٢٠١٠ ، ٣٣٣).

ولهذا لجأت المصارف إلى عدة وسائل لتخفيض خطر التركز الائتماني ومن أبرز هذه الوسائل :

١. التنويع في محفظة القروض Diversify the Loan Portfolio

يحقق التنويع فائدة كبيرة للمصارف من خلال توزيع القروض على أنواع مختلفة من المقترضين وقطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية متعددة (Machiraju, 2008 , 198).

وتقوم فكرة تنويع المخاطر على (مفتاح ومعارفي ، ٢٠٠٧ ، ١٥):

- ✓ تحليل محفظة القروض بحسب الأنشطة الاقتصادية(صناعة، تجارة، عقارات، زراعة...الخ).
- ✓ تحليل محفظة القروض بحسب آجال القروض الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- ✓ تحليل محفظة القروض بحسب حجم الزبائن (صغير، كبير).
- ✓ تحليل محفظة القروض بحسب نوع العملة الممنوح بها القروض (العملة المحلية، العملة الأجنبية مثل الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني وغيرها).
- ✓ تحليل محفظة القروض بحسب الدول: يضيف الإقراض إلى الحكومات الأجنبية وشركات القطاع الخاص الأجنبية بعداً جديداً لخطر الائتمان وهو خطر الدول. (Machiraju ,2008 ,198)

ويعد التنويع من أهم أساليب السيطرة على مخاطر التركز الائتماني، إذ إن التركيز على منح القروض لقطاعات اقتصادية معينة قد يؤدي إلى تعثر تلك القروض في ظل ظروف اقتصادية كالتضخم والكساد المالي لذلك على المصارف اللجوء إلى إتباع سياسة

التنويع الجغرافي (Geographic Diversification) والتنويع القطاعي (Sector Diversification) عند منح القروض بهدف توزيع المخاطر على قطاعات عديدة وكذلك على مناطق جغرافية مختلفة. لأن الخطر قد يظهر في قطاع معين أو في منطقة معينة. وهو أسلوب تقليدي للحماية من الخطر . وتشير الإحصائيات إلى أن المصارف التي لها نشاطات في عدة مناطق جغرافية تتميز بالاستقرار في تحقيق الأرباح (مامندي، ٢٠١٢، ١٥٩).

٢. التقييد Limitation

نظرًا للتغيرات غير المتوقعة في الظروف المالية للشركات والصناعات والمناطق الجغرافية لابد من وضع نظام لتحديد السقوف الائتمانية لكل أنواع القروض، ويمكن للمصارف أن تحدد السقف الائتماني Credit Limits بطرائق مختلفة وبمستويات مختلفة، فضلاً عن وضع شروط على القروض الكبيرة ونسبتها من إجمالي القروض. ويعود السبب الجوهري لهذا التقييد إلى تحديد تعرض المصرف للخسائر الناجمة عن القروض والمتأتية من زبون واحد أو مجموعة زبائن تكون ظروفهم المالية مترابطة (Machiraju, 2008 ,198).

ومن أهم الاعتبارات التي يجب التركيز عليها هو تحديد حدود التركز الائتماني، إذ يتعين على المصارف أن تحدد حدود تركز قصوى لكافة أنواع النشاط (سواء للزبون الواحد أو النشاط)على وفق إمكانياتها وظروفها الخاصة. فالدقة في معالجة مخاطر التركز يجنب المصرف جانباً من المخاطر الائتمانية.وتشمل حدود التركز الأتي (حماد،٢٠٠٥،٥٦٧-٥٦٩) (عيسى، ٢٠٠٤، ٦٣-٦٤) (عبد الحميد ب، ٢٠١٠، ١٢٨-١٢٩):

- تحديد السقف الائتماني للمصرف والذي يعبر عنه بنسبة من الودائع أو رأس المال أو اجمالي الموجودات مع مراعاة طلبات الائتمان ودرجة تقلب الودائع .
- تحديد السقف الائتماني بحسب نوع النشاط لتوزيع المخاطر على عدد كبير من الزبائن الذين يعملون في أنشطة اقتصادية متنوعة.
- تحديد السقف الائتماني بحسب المناطق الجغرافية الذي يرتبط بحجم وتطور النشاط الاقتصادي للمنطقة التي يتواجد فيها فرع المصرف.
- تحديد السقف الائتماني بحسب مواعيد الاستحقاق وتحدد مواعيد الاستحقاق على أساس المصدر المتوقع للسداد.
- تحديد السقف الائتماني لكل زبون بما يتلاءم مع قدرته الائتمانية الفعلية وعدم تجاوزها وإلا كانت النتيجة تعثره وعدم قدرته على سداد التزاماته.
- تحديد السقف الائتماني بحسب نوع الضمان من خلال اعتماد أنواع متعددة من الضمانات المقبولة وتحديد نسبة منخفضة من القروض للضمانات غير المرغوب فيها.

٣. التغطية Coverage

وتستخدم بوصفها أسلوباً للسيطرة على مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف ونقص السيولة في المصارف. ويأخذ أسلوب التغطية صور متعددة منها (عبد الحميد أ، ٢٠١٠، ٣٥٧-٣٦٠)(Machiraju ,2008 ,199) :

- المواءمة بين القروض ومصادر الأموال من حيث الحجم وآجال الاستحقاق.
- تحصيل القروض بالعملة نفسها التي تم منحها بها.

- استخدام سعر الفائدة المعوم Floating rate loan ولاسيما في القروض ذات الآجال الطويلة.
- تحويل خطر تغيرات أسعار الفائدة بالتحوط Hedging في العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات.
- تحويل خطر الائتمان من خلال بيع القروض (التوريق) Securitization.

٤. الحد من الإقراض للأطراف ذوي العلاقة Related Party Lending

ويعد احد الأشكال الخطيرة لتعرض المصرف للمخاطر ويشمل الأطراف ذوي العلاقة شركاء المصرف والمساهمين الرئيسين والمدراء والرؤساء التنفيذيين وغيرهم (حماد، ٢٠٠٥، ٥٨٨) .

٥. التأمين Insurance

ويتمثل بطلب المصرف من الزبون أن يقوم بالتأمين لصالح المصرف ضد مخاطر عدم السداد لدى شركة تأمين، فإذا لم يسدد الزبون في تاريخ الاستحقاق يحق للمصرف الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين (شاهين،٢٠١٠، ١٥).

وهكذا يتضح أن هناك وسائل وأساليب متعددة للحد والتقليل من خطر التركز في محفظة القروض واعتماد المصرف عليها من شأنه أن يقلل من مخاطر التركز إلى أدنى مستوياتها.

قياس وتحليل أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في رأسمال المصارف عينة البحث وربحيتها

يتناول هذا المبحث قياس أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في محفظة قروض المصرف في رأس مال مصرفي الاسكان الاردني والاردني الكويتي وربحيتهما .وسيتم عرض المبحث بالشكل الآتي:

أولاً- قياس درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة قروض المصارف عينة البحث

إذ تم استخدام مؤشر التركز(HHI) Herfindhal Hirshman Indicator الذي يحسب على أساس مجموع مربع حصة كل قطاع اقتصادي من القروض المكونة لمحفظة القروض. وتتراوح قيمة HHI من صفر كحد أدنى إلى 10000 نقطة كحد أعلى (ماميندي، ٢٠١٢،٢٤١).

فإذا كانت قيمة HHI أقل من 1000معناه ليس هناك تركز.

وبين 1000- 1800 معناه تركز متوسط.

أكثر من 1800 معناه تركز عالٍ.

الجدول ١
الأهمية النسبية للائتمان الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية لبنك الاسكان الاردني
للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)

القطاع الاقتصادي / السنوات	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	شراء اسهم	افراد	خدمات عامة	حكومة	اخرى	HHI
2001	0.76	8.39	13.78	37.19	0.59	0.22	23.42	15.44	—	0.21	2431.34
2002	0.00	9.08	14.40	31.97	0.99	0.17	24.32	17.47	—	1.59	2212.07
2003	0.10	8.18	16.10	28.90	1.05	0.17	29.82	15.68	—	0.00	2297.80
2004	1.54	9.22	18.02	28.25	0.69	0.27	26.33	14.52	—	1.16	2116.26
2005	4.66	11.88	21.76	22.22	0.42	0.62	22.50	14.95	—	0.99	1861.52
2006	4.27	10.64	21.76	21.56	0.31	1.99	22.64	12.24	—	4.59	1757.50
2007	2.21	13.16	24.57	21.73	0.19	3.40	22.81	—	10.12	1.82	1891.23
2008	2.88	13.21	21.34	26.31	0.97	1.74	19.11	—	6.84	7.58	1804.35
2009	1.65	12.22	18.42	27.27	0.79	1.75	22.70	—	6.12	9.07	1874.03
2010	1.82	11.92	25.62	20.46	0.61	1.63	17.22	—	10.72	10.00	1734.73
2011	0.98	13.85	25.01	20.51	0.49	0.64	17.99	—	6.55	13.98	1801.85

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية والميزانيات السنوية لبنك الاسكان الاردني للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)

ويظهر الجدول ١ درجة التركز الائتماني القطاعي (HHI) لبنك الاسكان الاردني للمدة (٢٠٠١-٢٠١١) إذ بلغت أدنى درجة تركز خلال عام٢٠١٠ مايقارب (1735) نقطة، وهذا يشير إلى تركز متوسط في محفظة القروض الممنوحة من قبل المصرف. اما أعلى درجة تركز فكانت عام ٢٠٠٣، إذ بلغت حوالي (2298) نقطة مشيرة إلى تركز عالٍ في محفظة القروض، حيث ركز المصرف قروضه في قطاع الأفراد بنسبة (29.82%) من إجمالي القروض وقطاع الانشاءات والعقارات بنسبة (28.9%) وقطاع التجارة بنسبة (16.1%) وقطاع الخدمات الذي يشمل خدمات النقل والسياحة والفنادق بنسبة (15.68%).

الجدول ٢
الأهمية النسبية للائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية للبنك الاردني الكويتي
للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)

القطاع الاقتصادي / السنوات	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	شراء اسهم	افراد	خدمات عامة	حكومة	اخرى	HHI
2001	0.46	11.07	17.60	13.28	2.96	0.09	4.43	28.45	—	21.66	1466.14
2002	0.49	16.97	19.03	8.03	2.64	3.00	3.74	29.89	—	16.21	1334.15
2003	2.15	19.80	17.17	9.13	2.31	2.63	5.92	27.22	—	13.68	1289.99
2004	5.84	26.77	22.29	8.35	2.12	0.25	2.78	18.68	—	12.93	1596.34
2005	8.04	21.23	23.41	15.21	1.90	4.83	1.50	18.71	—	5.19	1391.64
2006	9.31	16.18	27.37	14.71	4.17	6.12	1.35	18.49	—	2.31	1392.87
2007	12.29	15.35	30.09	2.90	0.87	7.84	2.39	24.03	4.23	—	1963.70
2008	11.43	17.28	25.68	6.55	0.79	6.01	2.04	25.20	5.03	—	1832.82
2009	8.97	15.94	25.43	12.64	0.87	5.73	2.83	19.63	7.95	—	1631.49
2010	6.05	15.17	25.52	14.43	0.62	5.83	2.91	18.60	10.87	—	1633.13
2011	11.08	21.68	12.72	12.70	0.60	4.32	3.04	24.53	9.32	—	1632.99

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية والميزانيات السنوية للبنك الاردني الكويتي للمدة (٢٠٠١-٢٠١١)

يظهر الجدول (٢) الأهمية النسبية للائتمان الممنوح إلى القطاعات الاقتصادية للبنك الاردني الكويتي ودرجة التركز الائتماني القطاعي (HHI) للمدة (٢٠٠١ - ٢٠١١)، إذ بلغت أدنى درجة تركز خلال عام ٢٠٠٣ ما يقارب (1289.99) نقطة وهذا يشير إلى تركز متوسط في محفظة القروض الممنوحة من قبل المصرف.

اما أعلى درجة تركز فكانت عام ٢٠٠٧ إذ بلغت حوالي (1963.70) نقطة مشيرة إلى تركز عالٍ في محفظة القروض حيث ركّز المصرف قروضه في قطاع التجارة بنسبة (30.09%) من إجمالي القروض وقطاع الخدمات الذي يتضمن خدمات النقل والسياحة والفنادق بنسبة (24.03%) وقطاع الصناعة بنسبة (15.35%) والقطاع المالي بنسبة (12.29%) من اجمالي القروض على حساب القطاعات الأخرى.

ثانياً- تحليل أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية المصارف عينة البحث

لغرض اختبار فرضيات البحث تم اختيار معامل الارتباط لقياس طبيعة وقوة العلاقة بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض والارباح المتولدة عنها ، كما تم استخدام أنموذج الانحدار البسيط لتقدير وتحليل أثر المتغير المستقلX المعبر عنه بدرجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة قروض مصرفي الاسكان الاردني والأردني الكويتي للمدة (٢٠٠١-٢٠١١) في المتغير المعتمدY والمعبر عنه بصافي الفوائد المتحققة من محفظة القروض (Net Interest Margin NIM)، وعلى هذا الأساس تتمثل معادلة الانحدار بالآتي:

$$NIM= \alpha + b\ HHI$$

أظهرت نتائج التحليل أن درجة الارتباط بين درجة التركز الائتماني القطاعي (HHI) وربحية بنك الاسكان الاردني قد بلغت (-0.841) و يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، وهذا يعني أن ارتفاع درجة التركز في محفظة القروض سيؤثر سلباً في

ربحيتها. كما تبين من نتائج تحليل الانحدار أن درجة التركز الائتماني القطاعي ذات تأثير معنوي عكسي من خلال قيمة tالمحسوبة والبالغة (4.40-)، كذلك اشر معامل التحديد R^2 ان (71%) من التغيرات التي تحدث في عوائد القروض سببها يعود إلى التغير في درجة التركز الائتماني القطاعي (HHI) ، وظهر الأنموذج معنوي من خلال قيمة F المحسوبة والبالغة (19.79).

الجدول ٣

تأثير مخاطر التركز الائتماني القطاعي على ربحية بنك الاسكان الاردني

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير المعتمد / المتغير المستقل	
-0.841	19.39	71%	-0.0042	8.184	β	صافي الفوائد NIM
			-4.40	4.38	T	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.P≤ 0.05

يظهر الجدول (٤) أن معامل الارتباط قد بلغ (0.668-) وهذا يشير إلى قوة العلاقة بين درجة التركز الائتماني القطاعي وربحية البنك الاردني الكويتي. كما بلغت القوة التفسيرية لمعامل التحديد (44%) وظهر الأنموذج معنوياً من خلال قيمة t المحسوبة والبالغة (2.69-) وقيمة F المحسوبة والبالغة (7.23).

وبناءً على ما تقدم يتضح أن هناك علاقة عكسية قوية وتأثير معنوي بين درجة التركز الائتماني القطاعي وربحية المصارف عينة البحث ، وبهذا نؤيد قبول فرضيتي البحث الاولى والثانية.

الجدول ٤

تأثير مخاطر التركز الائتماني القطاعي على ربحية البنك الاردني الكويتي

Correlation	**F**	**R^2**	**HHI**	**Constant**	**المتغير المعتمد / المتغير المستقل**	
-0.668	7.23	44%	-0.00317	-4.94	β	**صافي الفوائد NIM**
			-2.69	-2.27	T	

المصدر:الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.P≤ 0.05

ثالثاً- تحليل أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في رأس المال المصارف عينة البحث

لغرض اختبار وتحليل أثر المتغير المستقل X المعبر عنه بدرجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة قروض مصرفي الإسكان الأردني والأردني الكويتي للمدة (٢٠٠١-٢٠١١) في المتغير المعتمدY والمعبر عنه برأس المال المصرفي تم اعتماد معادلة الانحدار الآتية:

$$Capital = \alpha_1 + b_1\ HHI$$

أظهرت نتائج التحليل كما مبين في الجدول(٥) أن درجة الارتباط بين درجة التركز الائتماني القطاعي (HHI) ورأس المال بنك الاسكان الاردني قد بلغت

(0.841-) و تشير إلى علاقة عكسية قوية بين المتغيرين ، وهذا يعني أن ارتفاع درجة التركز في محفظة القروض سيؤثر سلباً في رأس المال، كما ظهرت قيمة كل من t و F المحسوبتان معنوية ، إذ بلغت قيمة t (4.34-) وقيمة F (18.79).هذا وأشرت القوة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 أن (70%) من التغيرات حدثت في رأس المال خلال مدة البحث.

الجدول ٥

تأثير مخاطر التركز الائتماني القطاعي على رأس المال بنك الاسكان الاردني

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير المعتمد / المتغير المستقل	
-0.838	18.79	70%	-0.0042	8.105	β	رأس المال Capital
			-4.34	4.31	T	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.P≤ 0.05

ويتضح من الجدول (٦) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.617-) معبرة عن قوة العلاقة العكسية بين درجة التركز الائتماني القطاعي (HHI) ورأسمال البنك الاردني الكويتي. أما معامل التحديد فقد بلغ (38%) في حين ظهر الأنموذج معنوياً من خلال قيمة t المحسوبة والبالغة (2.35-) وقيمة F المحسوبة البالغة (5.54).

بناءً على ما تقدم هناك علاقة عكسية قوية بين درجة التركز الائتماني القطاعي (HHI) ورأس المال المصارف عينة البحث، كما يوجد تأثير معنوي عكسي بين المتغيرين، وبهذا نؤيد قبول فرضيتي البحث الثالثة والرابعة.

الجدول ٦

تأثير مخاطر التركز الائتماني القطاعي على رأس المال البنك الاردني الكويتي

Correlation	F	R^2	HHI	Constant	المتغير المعتمد / المتغير المستقل	
-0.617	5.54	38%	-0.00293	-4.57	β	رأس المال Capital
			-2.35	-2.33	T	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.P≤ 0.05

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١. إن تركيز المصرف عند منح القروض على مقترض واحد أو قطاعات اقتصادية معينة أو مناطق جغرافية معينة قد يؤدي إلى زيادة خطر عدم التسديد في ظل ظروف اقتصادية كالتضخم والكساد المالي ، الأمر الذي يترك آثاره السلبية على حجم الأرباح المتحققة من محفظة القروض وعلى رأس المال المصرفي.

٢. تتضمن إدارة خطر التركز الائتماني مراقبة وتقدير وإدارة خطر التركز ووضع حدود قصوى لحجم القروض الممنوحة لقطاع أو صناعة معينة وإجراء اختبار الأوضاع

الضـاغطة لقيـاس خطـر التركـز فـي ظـل الظـروف الاقتصـادية المختلفـة لاتخـاذ الإجراءات الملائمة للتقليل أو الحد من مخاطر التركز الائتماني.

٣. هنـاك العديـد مـن الوسـائل التـي يمكـن اعتمادهـا للحـد أو التقليـل مـن مخـاطر التركـز الائتماني أهمها التنويع في محفظة القروض والتقييد بسقوف ائتمانية تنسجم مع قدرة المصرف على تحمل الخسائر، فضلاً عن التغطية والتأمين ضد مخاطر عدم السداد.

٤. أظهـرت نتـائج التحليـل الإحصـائي أن هنـاك علاقـة ارتبـاط قويـة عكسـية بـين درجـة التركـز الائتمـاني القطـاعي فـي محفظـة القـروض وحجـم الأربـاح المتحققـة عنهـا فـي المصارف عينة البحث، كما أظهرت النتائج بأن مخاطر التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض لها تأثير معنوي في ربحية المحفظة للمصارف عينة البحث.

٥. أظهـرت نتـائج التحليـل الإحصـائي أن هنـاك علاقـة ارتبـاط قويـة عكسـية بـين درجـة التركز الائتماني القطاعي في محفظة القروض ورأسمال المصارف عينة البحث، كما أظهرت النتائج بأن مخاطر التركز الائتماني القطـاعي فـي محفظـة القروض لهـا تـأثير معنوي في رأسمال المصارف عينة البحث

أما أهم المقترحات فتمثلت بالآتي:

- العمـل علـى خفـض درجـة التركـز الائتمـاني فـي محفظـة القـروض مـن خـلال اتبـاع مجموعـة مـن الوسـائل مـن أهمهـا التنويـع والتقيـد بالسـقوف الائتمانيـة المحـددة مـن قبـل السلطات الرقابية ،الأمـر الـذي سينعكس إيجابـاً فـي حجـم العوائـد المتولـدة عـن محفظـة القروض.
- التأكيد على ضرورة تدعيم رأس المال وزيادته وتعزيز جودة مكوناته كي يكون قـادراً على تحمل الخسائر في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية.

المصادر

اولاً- المصادر باللغة العربية

١. ابـو كمـال ، ميرفـت علـي ، ٢٠٠٧، الإدارة الحديثـة لمخـاطر الائتمـان فـي المصـارف وفقـاً للمعايير الدولية" بازلII" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة

٢. التقارير المالية والميزانيات السنوية لبنك الاسكان الاردني للمدة (٢٠٠١-٢٠١١).

٣. التقارير المالية والميزانيات السنوية للبنك الاردني الكويتي للمدة (٢٠٠١-٢٠١١).

٤. حماد ، طارق عبد العال ، ٢٠٠٥ ، حوكمـة الشـركات" المفـاهيم _المبـادئ _التجـارب"، الـدار الجامعية، مصر.

٥. السيسـي، صـلاح الـدين حسـن ،١٩٩٧، الإدارة العلميـة للمصـارف التجاريـة وفلسـفة العمـل المصرفي المعاصر، ط١، دار الوسام للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة.

٦. السيسي ،صلاح الدين حسن، ٢٠١١، الموسوعة المصرفية _ العلمية والعملية (الجزء الاول)، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٧. شـاهين ،علـي عبـدالله ،٢٠١٠، مـدخل عملـي لقيـاس مخـاطر الإئتمـان المصـرفي فـي البنـوك التجارية فى فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية،الجامعة الاسلامية، غزة.

٨. شـركة الراجحـي الماليـة، ٢٠١٠، اتفاقيـة بـازل ٣: مـنهج عملـي، ابحـاث اقتصـادية، المملكـة العربية السعودية، www.alrajhi-capital.com.

٩. طـه ، طـارق ، ٢٠٠٠ ، إدارة البنـوك ونظـم المعلومـات المصـرفية، دار الحـرمين للكمبيـوتر، الاسكندرية.

١٠. عبد الحميد أ ،عبد المطلب ،٢٠١٠ ، الديون المصرفية المتعثرة "الأبعاد_ الأسباب_ الآثار والعلاج"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر.
١١. عبد الحميد ب،عبد المطلب ،٢٠١٠ ، الائتمان المصرفي ومخاطره "منهج متكامل"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر.
١٢. عيسى ، امجد عزت عبد المعزوز ، ٢٠٠٤ ، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
١٣. ماموندي،غازي ، ٢٠١٢، إدارة البنوك، ط١، مطبعة حاج هاشم، اربيل، العراق.
١٤. مفتاح ،صالح ، معارفي ، فريدة ، ٢٠٠٧، المخاطر الائتمانية تحليلها- قياسها_-ادارتها والحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة-كلية العلوم الاقتصادية والادارية- جامعة الزيتونة، الاردن.
١٥. منصور، منال ، ٢٠٠٩، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والاقليمية، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن بوضياف المسيلة، الجزائر.

ثانياً- المصادر باللغة الاجنبية

1. Bonti ,Gabriel, Kalkbrener ,Michael, Lotz ,Christopher, Stahl ,Gerhard,2005, Credit Risk Concentrations under Stress.
2. Bandyopadhyay ,Arindam,2010, Understanding the Effect of Concentration Risk in the Banks' Credit Portfolio: Indian Cases, MPRA Paper No. 24822, posted 07, www.mpra.ub.uni-muenchen.de.
3. Comptroller of the Currency, Administrator of National Banks, 2011, Concentrations of Credit, Comptroller's Handbook.
4. Deutsche Bundes Bank , 2006, Concentration risk in credit Portfolios
5. Düllmann ,Klaus , Masschelein ,Nancy ,2007, A Tractable Model to Measure Sector Concentration Risk in Credit Portfolios, Journal Financial Service Research.
6. Düllmann ,Klaus , Masschelein ,Nancy,2006, Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital, Working paper research series, National Bank of Belgium.
7. Düllmann ,Klaus , Masschelein ,Nancy,2006, Sector Concentration in Loan Portfolios and Economic Capital, series2: Banking and financial studies.No9, Deutsche Bundes Bank.
8. Machiraju ,H.R. ,2008,Modern Commercial Banking,2th edition ,New Age International (P) Ltd., Publishers, New Delhi, www.newagepublishers.com
9. Monetary Authority of Singapore,2006 , Guidelines on Risk Management Practices - Credit Risk.
10. Reynolds ,Diane,2009, Analyzing Concentration Risk , Algorithmic Software LLC.